المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 05-08-2006 العـــدد : 14588
الصفحـات : 24 المسلسل : 179

حجم استثماراتها ٢٥ مليارا وتضم مجمعا اقتصاديا ومعهدا تقنيا

اكتمال انجاز مدينة المعرفة الاقتصادية بالمدينة خلال ١٠ سنوات

يشكل مشروع مدينة المعرفة الاقتصادية بالمدينة المنورة والذي أعلن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله عن اطلاقه خلال زيارته للمدينة المنورة في شهر جمادى الآخرة الماضي رافدا مهما لتطوير البنية الاقتصادية للمنطقة وجذب الاستثمارات اليها وتوطين رؤوس الأموال في مناطق المملكة، وتحويل طيبة الطيبة لمدينة شاملة تجمع متعة الروحانية والقفزة الاقتصادية الطموحة التي تلبي احتياجات عصر التنمية.

خالد الشلاحي (المدينة المنورة)
تصوير: رمزي عبدالكريم

بدء ازالة عمائر لانشاء المدينة

يؤدي قيام مشروع بهذا الحجم لتوفير فرص استثمارية عالية المستوى من شأنها تحقيق نقلة نوعية في مستوى الخدمات المقدمة في المدينة المنورة، ضمن سياسة تطوير مناطق المملكة المختلفة بناء على الميزات التي تتمتع بها حيث تم الاعلان خلال العام الماضي والعام الجاري عن اطلاق مشاريع بناء ثلاث مدن اقتصادية ضخمة يصل حجم استثماراتها المتوقعة (١٥٥) مليار ريال وهي مدينة الملك عبدالله الاقتصادية في رابغ، ومشروع مدينة

المصـــــدر : عكاظ

التـــاريخ : 05-08-2006 العـــدد : 14588

الصفحـات : 24 المسلسل : 179

الأمير عبدالعزيز بن مساعد الاقتصادية بحائل ومشروع مدينة المعرفة الاقتصادية بالمدينة المنورة التي يأتي اختيارها لتحتضن الصناعات المعرفية امتدادا لتاريخها الاسلامي الخالد ولكونها منبعا للحضارة الاسلامية.

ويقع مشروع مدينة المعرفة الاقتصادية بالمدينة المنورة الذي سيتم انجازه عبر عدة مراحل على مدى(١٠) سنوات على مساحة اجمالية تبلغ(٤,٨) ملايين متر مربع وتصل المساحات المبنية فيها الى تسعة ملايين متر مربع، بينما يصل حجم الاستثمار فيها الى اكثر من(٢٥) مليار ريال، كما يتوقع أن يوفر(٢٠,٠٠٠) فرصة عمل جديدة.

وتتكون مدينة المعرفة الاقتصادية بالمدينة المنورة من عدة عناصر رئيسة تشمل مجمع طبية للتقنية والاقتصاد المعرفي، ومعهدا للدراسات التقنية المتطورة ومتحفا تفاعليا للسيرة النبوية، ومركز دراسات الحضارة الاسلامية، كما تشمل هذه المدينة مجمعا للدراسات الطبية والعلوم الحيوية والخدمات الصحية المتكاملة التي تضم العيادات والمختبرات المساندة ومراكز تجارية تشمل (٤) آلاف محل تجاري ومركزا متكاملا للاعمال الى جانب المناطق السكنية المشتملة على(٣٠) الف وحدة سكنية من العمائر والفلل والشقق الفندقية بمختلف

مجسم لمدينة المعرفة الاقتصادية

المستويات بحيث صممت لتستوعب ما يقارب(٢٠٠) الف نسمة، كما تم تزويد المشروع بكامل الخدمات التعليمية للأبناء والبنات الى جانب المجمعات التجارية التي صممت وفق النمط العمراني التقليدي للمدينة المنورة، ومسجد الملك عبدالعزيز الذي يتسع لعشرة آلاف مصل، كما سيتم ربط مشروع مدينة المعرفة الاقتصادية بطريق دائري داخلي يحيط بالمنطقة التجارية المركزية، يعلوها مسار للعربات الكهربائية لتتيح الوصول الى الحرم النبوي الشريف خلال دقائق ويتصل المسار ايضا بالمحطة المستقبلية لركاب السكة الحديدية لتربط المشروع بمطار الأمير محمد بن عبدالعزيز الدولي، كما تربطه ايضا بكل من مكة المكرمة وينبع ومدينة الملك عبدالله الاقتصادية برابغ ومدينة جدة.

وتفيد مصادر بأنه سيتم انشاء شركة مع مؤسسة الملك عبدالله بن عبدالعزيز لوالديه للاسكان التنموي برأسمال(١,٩) مليار ريال لانشاء مشروع مدينة المعرفة الاقتصادية في المدينة المنورة تشارك فيها المؤسسة بقيمة الارض مع الشركات الأربع التي يضمها التحالف بقيادة مجموعة صافولا وهي شركات ادارة وانماء المشاريع العقارية، وشركة طيبة للاستثمار والتنمية العقارية، والشركة الرباعية الدولية للتطوير العقاري، وستملك(صافولا) ٤٠٪ من رأس مال الشركة كشريك مؤسس وهي أكبر حصة بين الشركاء، فيما تتوزع بقية الحصة بين الشركات الاخرى.

أبراج ومجمعات سكنية

الجدير بالذكر أن خطة تطوير المنطقة المركزية بالمدينة المنورة تشتمل على انشاء أبراج سكنية وفنادق ومجمعات سكنية وتجارية بارتفاعات متدرجة وخدمات مساندة والنقل بحيث تستوعب خمسة ملايين زائر في أوقات الذروة ومواسم الحج ورمضان مع تصميم أربع بوابات للمنطقة المركزية وفق طراز معماري اسلامي موزعة على الجهات الأربع وفق دراسة أعدتها اللجنة التنفيذية لتطوير المنطقة المركزية بالمدينة المنورة حيث أوصت الدراسة بانشاء شركة عقارية مساهمة تطرح للاكتتاب العام يساهم فيها اصحاب الدور والمواقع المنزوعة ملكيتها.

ووفق تقرير صدر مؤخرا عن الغرفة التجارية الصناعية بالمدينة المنورة تشير احدث البيانات الى أن متوسط نسبة الاستثمار الى الناتج المحلي خلال الفترة(٢٠٠٠-٢٠٠٥م) يبلغ ١٧,٥٪ ولتحقيق نمو في الناتج المحلي يؤدي الى نمو نصيب الفرد يرى العديد من الاقتصاديين انه يجب العمل على رفع هذه النسبة الى مستويات تتراوح بين ٢٥-٣٠٪ من حجم الناتج المحلي الاجمالي، فيما شهدت حركة الاستثمارات الاجنبية خلال الاعوام الثلاثة الماضية قفزة كبيرة من حيث تنفيذ المشاريع، فقد بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر(المنفذ فعليا) بنهاية عام ٢٠٠٥م ١٧,٤ مليار ريال مرتفعا بنسبة ١٣٨,٥٪ عن عام ٢٠٠٤م.